تحالف الحرية على الإنترنت (FOC)
البيان المشترك حول اضطرابات الشبكة التي ترعاها الدولة

يعرب تحالف الحرية على الإنترنت (FOC) عن قلقه العميق إزاء الاتجاه المتزايد للاضطرابات المتعمدة التي ترعاها الدولة للوصول إلى المعلومات أو نشرها على الإنترنت. إن التدابير التي تهدف إلى جعل خدمات الإنترنت وشبكات الهاتف المحمولة محجوبة أو غير قابلة للاستخدام فعلياً لمجموعة سكانية أو موقع معين والتي تعرقل ممارسة حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي على الإنترنت تقوض الفوائد العديدة لاستخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعليه، مثل هذه الاضطرابات تتحدى هدف التحالف المتمثل في حماية وتوسيع الإنترنت المفتوح والقابل للتشغيل المتبادل، كما تم التأكيد عليه في مؤتمر تالين.

سواء أكانت اضطرابات الشبكة التي ترعاها الدولة تُسكِت المعارضة السياسية أو تحد من الاحتجاجات السلمية أو تمنع المدافعين عن حقوق الإنسان من توثيق الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن أو حتى الدور الحيوي للمجتمع المدني في ضمان المساءلة العامة، فإن هذه الاضطرابات غالباً ما تفشل في الاختبار الراسخ للقيود المفروضة على الحرية من التعبير الموجود في المادة 19 (3) والحق في التجمع السلمي بموجب المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. يدعو التحالف جميع الحكومات إلى وضع حد لمثل هذه الانتهاكات للحق في حرية التعبير والتجمع السلمي.

تقوض عمليات الحجب والتعطيل المتعمدة للشبكات الفوائد الاقتصادية للإنترنت وتعطل الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية. فهي لا تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ولا سيما الهدف المتمثل في زيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يشير التحالف إلى الدراسات الأخيرة الصادرة عن مؤسسة بروكينغ ومبادرة الشبكات العالمية التي تسلط الضوء على الآثار الضارة المختلفة لهذه الاضطرابات التي ترعاها الدولة. حتى في البلدان ذات شبكات الاتصال الضعيفة، فإن هذه الأنواع من الاضطرابات المتعمدة للشبكة لها آثار اقتصادية كبيرة ودائمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الأنواع من عمليات حجب الشبكات وتعطيلها تقوض أيضاً الفوائد الاجتماعية والثقافية للإنترنت. وتحقيقا لهذه الغاية، سلطت اليونسكو الضوء على الدور الرئيسي الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للثقافة والتنمية وفي عملها لبناء مجتمعات المعرفة المتجذرة في حاجة الجميع إلى إتاحة الفرصة للوصول إلى المعلومات والتعبير عن الأفكار والاهتمامات بشكل مفتوح وأيضاً البيئة الدامجة التي تعزز وتستفيد من تنوع الآراء.

يسلط التحالف الضوء على قرار مجلس حقوق الإنسان لعام 2016 مرجع رقم (A / HRC / RES / 32/13) بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتمتع بها على الإنترنت والذي تم اعتماده بالإجماع ويدين بشكل قاطع التدابير المتخذة بقصد منع أو تعطيل الوصول إلى المعلومات أو نشرها على الإنترنت، من شأن ذلك انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما نشجع الحكومات على تبني الممارسات السليمة المصاحبة التي اقترحها مركز الاتصالات الفدرالية للامتناع عن هذه الأنواع من اضطرابات الشبكة مع تعزيز حوكمة الإنترنت التشاركية والدامجة لأصحاب المصلحة المتعددين وتقوية البنية التحتية للإنترنت، وتحسين الشفافية. هذا بدوره سيؤمن النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي تجلبه الإنترنت للدول.

ندعو الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة على الإنترنت إلى الإحاطة علما بهذا البيان والمصادقة عليه؛ وندعو الدول التي تدعم إنترنت مفتوح وقابل للتشغيل المتبادل للتقدم للانضمام إلى تحالف الحرية على الإنترنت.

ممارسات سليمة للحكومات

يتم تشجيع جميع الحكومات التي تشعر بالقلق إزاء الاتجاه المتزايد لاضطرابات الشبكة التي ترعاها الدولة والتي تهدف إلى جعل خدمات شبكة الإنترنت والهاتف المحمول محجوبة أو غير قابلة للاستخدام بشكل فعال لسكان أو موقع معين من أجل عرقلة ممارسة حريات التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي على الإنترنت على اعتماد أو تنفيذ أي من أو كل التدابير التالية، حسب الاقتضاء:

1. **الالتزام علناً بالحفاظ على تشريعات تحترم حقوق الإنسان أو تطويرها والتي توضح الظروف المحدودة التي قد تتعطل فيها شبكات الاتصال عن قصد، بما يتفق مع المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في هذا الصدد.** يلتزم أعضاء تحالف الحرية على الإنترنت باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مع التأكيد على حق كل فرد في التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والرأي والتعبير. هذا يشمل الحق في اعتناق الآراء دون تدخل وحرية التماس وتلقي ونقل المعلومات والأفكار من جميع الأنواع، بغض النظر عن الحدود، سواء شفهياً أو كتابياً أو مطبوعاً أو في شكل فني أو من خلال أي وسائط أخرى يختارها الأفراد.

2. **تحسين الشفافية في الهيئات التنظيمية والقضائية ووكالات إنفاذ القانون التابعة للحكومات الوطنية.** يمكن للحكومات إظهار التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الإنترنت من خلال اتخاذ خطوات لتحسين الشفافية فيما يتعلق بكيفية ومتى قد تقوم الوكالات الحكومية بتعطيل الشبكة.

3. **إدراج القضايا المتعلقة بالاضطرابات المتعمدة للشبكات التي تؤثر سلباً على حقوق الإنسان في الأنشطة الدبلوماسية، مثل المشاركات والمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف.** يمكن للحكومات معالجة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الأنواع من اضطرابات الشبكة في المشاركات الثنائية والمتعددة الأطراف وتشجيع الشركاء على الامتناع عن مثل هذه الاضطرابات المتعمدة ووضع قوانين وتشريعات ولوائح فعالة تحترم حقوق الإنسان مصممة لحماية حقوق الإنسان على الانترنت.

4. **التعاون مع مزودي خدمات الإنترنت (ISPs) ومشغلي الهواتف المحمولة وشركات التواصل الاجتماعي وأصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز السياسات والممارسات بما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs)فيما يتعلق بالاستجابات لطلبات الحكومة بالتشويش على خدمات شبكة الإنترنت والهاتف المحمول لعرقلة حقوق الإنسان.** يشجع تحالف الحرية على الإنترنت الحكومات على تطوير حوارات مع أصحاب المصلحة على الإنترنت لمناقشة كيفية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الإنترنت، بما في ذلك القضايا المتعلقة بهذه الاضطرابات في الشبكة.

5. **إصدار البيانات العامة التي تسلط الضوء على حالات انقطاع الشبكة والتنسيق. يتم التنسيق من خلال السفارات في البلدان التي تحدث فيها مثل هذه الاضطرابات في الشبكة لحث الحكومات بشكل مشترك على الامتناع عن هذه الإجراءات ووقفها.**

خلفية عن تحالف الحرية على الإنترنت

إن تحالف الحرية على الإنترنت (FOC) هو تحالف متعدد الأطراف يتكون من 30 حكومة تتعاون في تعزيز حرية الإنترنت في جميع أنحاء العالم. يوفر التحالف منتديات للحكومات ذات التفكير المماثل لتنسيق الجهود والعمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين على الإنترنت لدعم قدرة الأفراد على ممارسة حقوقهم الإنسانية والحريات الأساسية الخاصة بهم على الإنترنت. يدعو التحالف جميع الدول التي تدعم الإنترنت المنفتح للتبادل للانضمام إليهم.

تأسست مهمة ورؤية التحالف من مبدأ أن نفس الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص خارج مجال الإنترنت يجب أيضاً حمايتها على الإنترنت؛ مفهوم رائد تم تحديده في الأصل في إعلان لاهاي التأسيسي، وتم التأكيد عليه مجدداً في مرجعيات نيروبي و مؤتمر تالين وبيان سان خوسيه وتم تأكيده أيضاً في قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في القرارات رقم8/20 و13/26 و16/28 و32 / 13.

تم تبنيه في 5 تموز عام 2012 و26 حزيران عام 2014 و26 آذار عام 2015 و1 تموز عام 2016 بالترتيب المذكور وكذلك القرارات رقم 167/68 و166/69 و199/71 التي تم تبنيها بالإجماع من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة على التوالي في 18 كانون الأول عام 2013 وفي 18 كانون الأول عام 2014، و19 كانون الأول عام 2016.

يسعى التحالف إلى تحديد أفضل الممارسات فيما يتعلق بتطبيق تعهدات والتزامات حقوق الإنسان على الصعيد الإلكتروني المتطور، بالإضافة إلى لفت الانتباه إلى الظروف التي تقوض تلك الحقوق.

يوفر التحالف من خلال شراكة المدافعين الرقميين، استجابة سريعة لمجموعة من التهديدات التي تهدد حرية الإنترنت؛ من دعم المدونين والنشطاء على الإنترنت الذين يجدون أنفسهم تحت هجوم رقمي، إلى مساعدتهم على ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم على الإنترنت في بيئات قمعية على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول شراكة المدافعين الرقميين يمكنكم زيارة الموقع التالي:
http://www.digitaldefenders.org

www.freedomonlinecoalition.com

twitter.com/FO_Coalition